وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

البنوك التجارية ودورها في تمويل الاستثمارات المحلية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR – وكالة وادي النجاء–

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
– أمينة العايب
– خلود بن عبيد

إشراف الأستاذ(ة):
– فريدة كافي

السنة الجامعية: 2016/2015

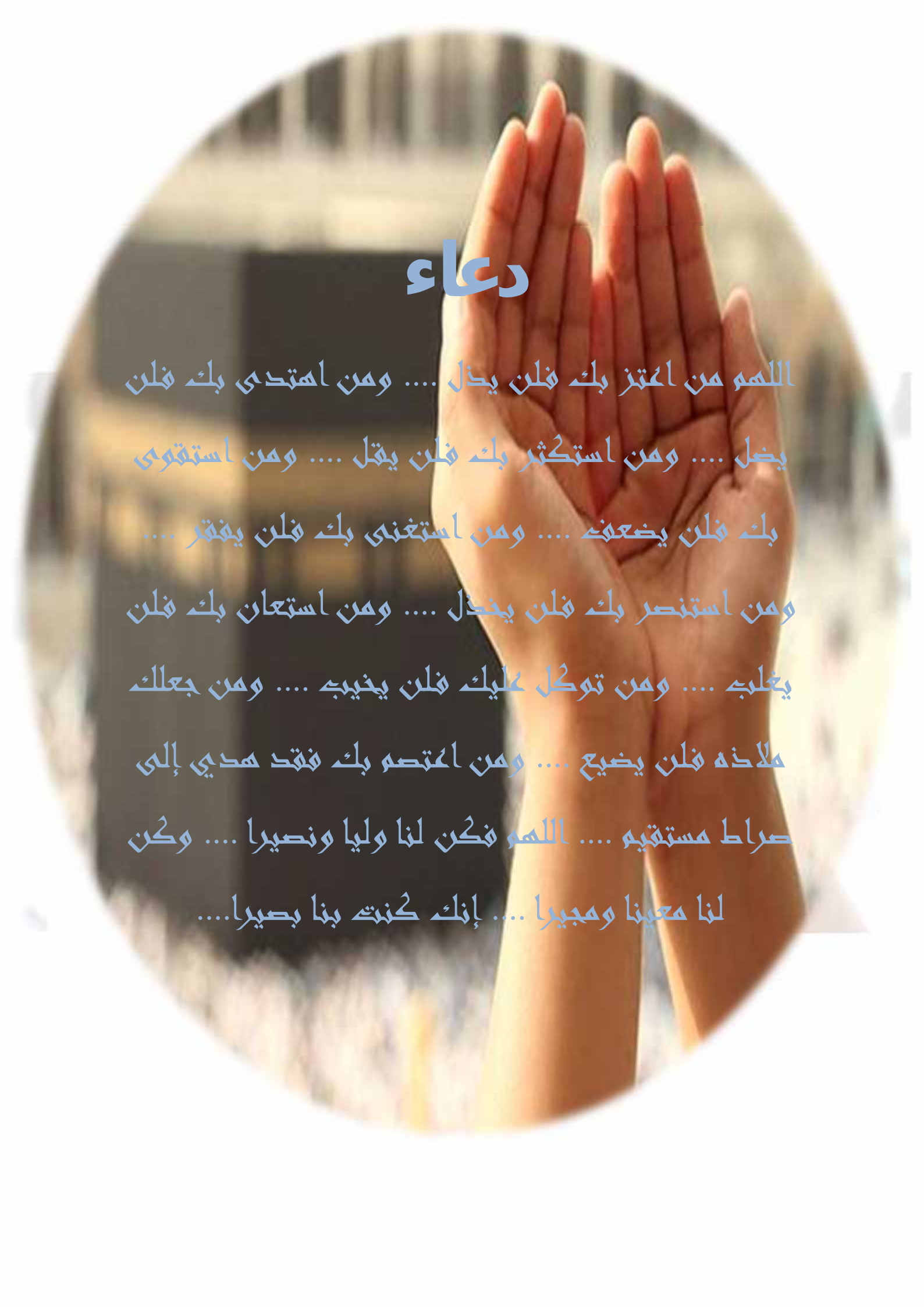

دعاء

اللهم من اعتز بك فلن يذل .... ومن اهتدى بك فلن يضل .... ومن استكثر بك فلن يقل .... ومن استقوى بك فلن يضعف .... ومن استغنى بك فلن يفقر .... ومن استنصر بك فلن يخذل .... ومن استعان بك فلن يغلب .... ومن توكل عليك فلن يخيب .... ومن جعلك ملاذه فلن يضيع .... ومن اعتصم بك فقد هدي إلى صراط مستقيم .... اللهم فكن لنا وليا ونصيرا .... وكن لنا معينا ومجيرا .... إنك كنت بنا بصيرا....

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية عصب النظام المصرفي، فهي لها عدة سمات كالشمولية، الربحية والسيولة، ولها عدة أنواع مختلفة، كما تقوم بوظائف متعددة. ومن أهدافها أنها تقوم بتقديم مختلف القروض وذلك من أجل دعم الاستثمارات المحلية عن طريق تمويلها بمختلف المصادر التي تنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، مثل القروض والإعانات الحكومية، وكل هذه الأعمال التي تقوم بها، هدفها الرئيسي هو دعم الطاقات وتوفير مناصب الشغل من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل الاستثمارات المحلية بهدف دعم التنمية المحلية.

ومن بين هذه البنوك التجارية، قمنا بدراسة وكالة وادي النجاء، حيث تعرفنا على مختلف القروض التي تقدمها هذه الوكالة، بالإضافة إلى أهم أهدافها ومهامها، وأهم الجهات الممولة للاستثمارات المحلية التي تقوم بدعم وتشغل الشباب، ومن هذا المنظور قمنا بتقديم إحصائي حول الاستثمارات المحلية التي يقدمها هذا البنك خلال الفترة الممتدة من 2005الى 2013. وفي الأخير توصلنا إلى أن البنوك التجارية لها دور كبير في دعم وتمويل الاستثمارات المحلية، ولا يمكن قيام أي استثمار محلي دون أن يكون للبنوك التجارية دخل أو تقديم مساعدة من طرفها.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل، الاستثمار المحلي، التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة "كافي فريدة" على كل ما قدمته من نصائح وتوجيهات جزاها الله خيرا، ونشكر كل من قدم لنا المساعدة من أجل إتمام هذا التقرير، دون أن ننس الوالدين الكريمين اللذين قال فيهما الله سبحانه وتعالى: "وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

الإهداء

أهدي ثمرة عملي إلى التي سهرة عليا لياليي

"أمي العزيزة" التي جعلت الجنة تحت أقدامها

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود الذي أحمل

اسمه بكل فخر واعتزاز أبي العزيز

كما لا أنس إخوتي وأخواتي، وصديقاتي اللواتي

دعمنني

أمينة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي في هذا العمل المتواضع

إلى والدي العزيز الذي تعب علينا من أجل أن نفرح نحن، إلى أمي التي علمتني أنني خلقت للنجاح لا للفشل، إلى التي كان دعاؤها سر نجاحي

إلى إخوتي وأخواتي(خيرالدين، علي، بوبة، شيماء، أميمة)والكتاكيت(رنيم، إيمان، أشواق، فريال)كما لا أنسا صديقاتي

سعاد...بريزة...آسيا...حكيمة...نورة...هدى

عيوني...ومنى

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1-1	دورة تدفق الأموال	10
1-3	الهيكل التنظيمي لوكالة وادي النجاء	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
3-1	حجم القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2005-2013	57
3-2	القروض الطويلة والمتوسطة المدى الموجهة لفائدة الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2005-2013	58
3-3	حجم القروض القصيرة المدى الموجهة لفائدة الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2008-2013	58
3-4	حجم القروض الممنوحة بطريقة الاستئجار للفترة الممتدة ما بين 2009-2013	59

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	**أ**
شكر وتقدير	**ب**
إهداء	**ت–ث**
قائمة الأشكال	**ج**
قائمة الجداول	**ح**
فهرس المحتويات	**خ– ذ**
المقدمة	**1- 4**
الفصل الأول: الطرح النظري للبنوك التجارية	**5**
تمهيد:	**6**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**7**
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها	**7**
المطلب الثاني: السمات المميزة للبنوك التجارية	**8**
المطلب الثالث: أهداف البنك التجاري	**9**
المطلب الرابع: البنوك التجارية ودور الوساطة	**10**
المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية ونشاطها	**14**
المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية	**14**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	**15**
المطلب الثالث: نشاط البنوك التجارية	**17**
المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي	**20**
المطلب الأول: تعريف البنك المركزي وأهدافه ووظائفه	**20**
المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية	**21**
المطلب الثالث: وسائل البنك المركزي في التحكم في قدرة البنوك التجارية	**22**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني: التمويل والاستثمار المحليين والتنمية المحلية	**25**

تمهيد:	**26**
المبحث الأول: ماهية التحويل المحلي	**27**
المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي	**27**
المطلب الثاني: شروط التمويل المحلي	**28**
المطلب الثالث: مصادر التمويل المحلي	**28**
المبحث الثاني: نظرة عن الاستثمار المحلي	**32**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي	**32**
المطلب الثاني: طبيعة وأشكال الاستثمار المحلي	**32**
المطلب الثالث: آليات تمويل الاستثمار المحلي	**34**
المبحث الثالث: ماهية الاستثمار المحلي كمقوم للتنمية المحلية	**36**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	**36**
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية و خصائصها	**36**
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها	**39**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثالث: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR – وكالة وادي النجاء–	**45**
تمهيد	**46**
المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	**47**
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**47**
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:BADR	**49**
المطلب الثالث: النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:BADR	**50**
المطلب الرابع: تقديم وكالة "BADR" وادي النجاء 842 وهيكلها التنظيمي	**52**
المبحث الثاني: القروض الممنوحة والاستثمارات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ وكالة وادي النجاء_	**54**
المطلب الأول: أنواع القروض التي تمنحها BADR	**54**
المطلب الثاني: أهم الجهات الممولة للاستثمارات المحلية	**54**
المطلب الثالث: إحصائيات التمويل لبنك BADR وادي النجاء للفترة 2005–2013	**57**

خلاصة الفصل	60
الخاتمة	61
قائمة المراجع	63-65

المقدمة

لقد كان لظهور النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة، غير أن أهميته تزايدت نظرا للتطورات الهامة التي طرأت على مختلف اقتصاديات دول العالم، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية التي شهدها المحيط الدولي، مما أدى إلى ظهور البنوك التجارية في ظل الظروف التي تميز العمليات المصرفية، وذلك من أجل جمع أكبر قدر من الأموال من عدة مصادر مختلفة، ثم تقوم بإعادة منحها في شكل قروض بهدف تمويل الاستثمارات والمشاريع المحلية. وتشكل البنوك اليوم مركزا هاما في الكيان الاقتصادي لجميع الدول، بينما تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد القومي، حيث تعتبر البنوك التجارية أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات المحلية وأحد أنواع البنوك الهامة في النظام البنكي.

وتمثل الاستثمارات المحلية العصب الرئيسي لأي دولة، كما تساهم في تطور الاقتصاد، لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق مناصب الشغل لتنمية المواهب والابتكارات، بالإضافة إلى حاجة كل القطاعات إلى الاستثمار المحلي لكي تكون قادرة على المنافسة، ولعب دور جد متميز في عملية التنمية المحلية، في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية.

ويعد التمويل من أهم المتطلبات الرئيسية لتنمية الاستثمارات المحلية، وهنا يظهر دور البنوك في تمويل الاستثمارات المحلية واضحا، خاصة منها البنوك التجارية فهي أول مصدر خارجي تلجا إليه هذه الاستثمارات بعد أن تمول ذاتيا.

أ- الإشكالية:

في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة في مجال الاستثمارات المحلية وتنوع مصادرها التمويلية، تسعى البنوك التجارية في الجزائر إلى تقديم كل ما أمكنها من مصادر لتمويل الاستثمارات المحلية، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات المحلية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي وظائف البنوك التجارية؟ وما علاقتها بالبنك المركزي؟

ما المقصود بالتمويل المحلي؟ وهل للتمويل المحلي مصدر واحد أم عدة مصادر؟

ما علاقة البنوك التجارية بالاستثمار المحلي؟

ب- الفرضيات:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الرئيسية قد تمت الاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها، وهي كالتالي:

- يؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال مختلف السياسات التي يفرضها.
- تتعدد وتتنوع طرق التمويل التي توفرها البنوك قصد تشجيع الاستثمارات المحلية.

- يسهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء في تمويل الاستثمارات المحلية من خلال العديد من القروض التي تمنحها.

ت- أسباب اختيار البحث:

تتلخص أهم الدوافع والمبررات التي دفعتنا لاختيار هذا البحث فيما يلي:

- قناعتنا بالدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات المحلية.
- الأهمية المتزايدة للاستثمارات المحلية التي تمثل العصب الرئيسي لاقتصاديات أي دولة.
- إثراء الفكر برصيد من المعلومات حول البنوك التجارية وأهميتها في تمويل الاستثمارات المحلية.

ث- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة بالإضافة إلى:

- الاطلاع بواقع الاستخدام العملي لآليات تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية المحلية.
- محاولة إظهار وإبراز طرق تمويل مشاريع الاستثمارات المحلية من طرف البنوك التجارية.
- اقتراح الحلول الملائمة والناجعة في كيفية تبني البنوك الجزائرية لآليات التمويل الأكثر مردودية ونجاعة لأطراف العملية التمويلية.

ج- حدود البحث:

بغرض دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المنتظرة، فإن حدود الدراسة تقع فيما يلي:

أ- الحدود المكانية: تركيز الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة النجاء.

ب-الحدود الزمنية: سنعتمد في معالجة بحثنا هذا على مجموعة من المعطيات والبيانات المأخوذة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة النجاء خلال الفترة الممتدة من سنة 2005-2013.

ح- منهج البحث المتبع:

قصد دراسة وافية، سوف نعتمد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية عموما يتم تبني المنهج الوصفي أثناء دراسة الموضوع في جانبه النظري والذي يساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج دقيقة . أما الجانب التطبيقي فسوف يتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، من خلال الاعتماد على المعطيات والبيانات التي يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة النجاء عن أهم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرفها.

كما سوف يتم اعتماد البحث الببليوغرافي من خلال استعمال المراجع التقليدية المتوفرة في المكتبات ومخابر البحث المتخصصة، والمراجع الإلكترونية المحملة من شبكة الإنترنت بغية التأصيل النظري لموضوع الدراسة.

خ- خطة وهيكل الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، وتأكيد الفرضيات التي بنينا عليها دراستنا، ومن أجل الوصول للأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، قمنا بتقسيم الموضوع إلى جانبين أحدهما نظري متمثل في فصلين والثاني تطبيقي متمثل في فصل واحد.

الفصل الأول: حيث تناولنا فيه **الطرح النظري للبنوك التجارية** من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، فتطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية من خلال النشأة والتعريف وأهم خصائصها، أما المبحث الثاني ذكرنا فيه أنواع ووظائف البنوك التجارية، وأخيرا في المبحث الثالث بينا العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى **التمويل والاستثمار المحليين والتنمية المحلية** وذلك من خلال ثلاثة مباحث، فتناولنا في المبحث الأول تعريف الاستثمار وأشكاله ومختلف آليات تمويله، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التنمية المحلية بذكر تعريفها ومجالاتها وخصائصها وأهدافها.

الفصل الثالث: وهو عبارة عن جانب تطبيقي ركزنا فيه **عن دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء،** حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بعدها في المبحث الثاني قمنا بعرض أهم القروض الممنوحة والاستثمارات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء، وكذا تقديم إحصائيات عن الاستثمارات المحلية التي يمولها خلال الفترة من 2005 إلى 2013.

الفصل الأول:

الطرح النظري للبنوك التجارية

تمهيد:

تلعب البنوك دورا أساسيا في التقدم الاقتصادي للأمم، فالبنوك تحفظ الملايين من ودائع الأفراد والشركات والحكومات، وتمنح الملايين من القروض للمقترضين من الأفراد والشركات والحكومات، وتستثمر بالملايين في مشروعات الأعمال سواء بشكل مباشر أو بشراء أسسهم و سندات.

إن وظيفة البنوك التجارية هي إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه، وأي خلل في البنوك التجارية يحدث خللا في الاقتصاد القومي، ورفاهية الناس.

إن قدرة البنك التجارية على القيام بوظيفتها المتقدمة على أكمل وجه على إدارة البنوك التجارية إدارة جيدة، مثلها في ذلك مثل أي منظمات أخرى، شركات أو جمعيات أو حكومات.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل بيان الدور الذي تمارسه البنوك التجارية، من خلال إبراز أهميتها بالإضافة إلى توضيح وظائفها وعلاقتها بالبنك المركزي، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية ونشاطها.

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتعريفها

أولا: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة المصارف التجارية في بدايتها الأولى إلى قيام بعض التجار في أوربا بإيداع أموالهم لدى الصافة مقابل الحصول على إيصالات بقيمة تلك الأموال مقابل عمولة معينة تدفع للصاغة، ثم عمد الصاغة إلى تحويل بعض أو كامل الوديعة من حساب إلى آخر من أجل الوفاء بالالتزامات القائمة بين المودعين، إضافة إلى تقديم جزء من الودائع لديهم على شكل قروض مقابل حصولهم على فوائد تفوق العمولة التي يدفعونها للمودعين، وفيما بعد فقد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم وهو ما يسمى الآن " السحب على المكشوف "، حيث أدى الإفراط في ذلك لإفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، وبعدها تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعنى بذلك، ولذلك تأسس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية (فينيسيا) الإيطالية سنة 1587، ومن أقدم المصارف التجارية مصرف برشلونة الذي أسس سنة 1407، أما الولايات المتحدة فقد تأسس فيها أول مصرف تجاري سنة 1782 وقد تطورت المصارف إلى أن أصبحت في شكلها الحالي. [1]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

التعريف الأول: المصرف التجاري هو كل مؤسسة متخصصة في قبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب أو لأجل وتفتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى، ولا تعتبر المصارف التي يكون عملها الرئيسي التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت الطلب مصارف تجارية، وتمتاز المصارف التجارية عن غيرها بتخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية. [2]

التعريف الثاني: البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

---

[1] سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 57.

[2] سعيد سامي الحلاق، المرجع نفسه، ص 58.

ويطلق على البنوك تسمية بنوك الودائع خاصة في انجلترا، وتعرف باسم بنوك الائتمان خاصة في الدول الأوربية. [1]

التعريف الثالث: يمكن تعريف البنوك التجارية commercial bank على أنه المؤسسة التي تزاول نشاط قبول الودائع ومنح القروض بشكل أساسي. أو المؤسسة التي يلتقي فيها المدخرون والمستثمرون، وهو بذلك وسيط بين الطرف السابقين.

المطلب الثاني: السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه السمات بالربحية، والسيولة، والأمان. وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض، والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نعرض باختصار كل سمة.

1_ الربحية: يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع. وهذا يعني وفقا لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثرا بالتغير في إيراداتها، وذلك بالمقارنة مع نشأة الأعمال الأخرى. لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضا لآثار الرفع المالي، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة وترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر. وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها وإذا كان الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية، فهناك بعض الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن الاعتماد على الودائع ميزة هامة، [2] فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، ومن ثم اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي في تمويل الاستثمارات فيحقق للبنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكثر بكثير من العائد على الاستثمار.

---

[1] حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2009، ص 22،23.

[2] إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، توزيع المكتب العربي الحديث، ط 3، 2010، ص 10.

هذا ويطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية، أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات. [1]

2_السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس Runon Bank ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد. فلقد اضطر بنك أنترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة للمسحوبات لم يتمكن البنك مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

3_الأمان: يتسم رأسمال البنك التجاري بالصفر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس البنك.

وتفرض السمات المشار إليها ثلاثة أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري. يتمثل الهدف الأول في تحديد أقصى ربحية profitability من خلال زيادة الإيرادات، أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعرض لنقص شديد بالسيولة liquidity، لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين فيه، وأخيرا يتمثل الهدف الثالث في تحقيق أكبر قدر من الأعمال للمودعين safety على أساس رأسمال صغير. هذا ومن المتوقع أن تؤثر الأهداف الثلاثة (الربحية، السيولة والأمان) على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي: جذب الودائع، تقديم القروض، الاستثمار في الأوراق المالية. [2]

المطلب الثالث: أهداف البنك التجاري[3]

لعل القارئ أدرك الآن أن الأهداف الثلاثة (الربحية، السيولة والأمان) قد شكلت سياسة البنك في المجالات الرئيسية، إلا أن ما ينبغي ملاحظته هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف، وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية، فمثلا لا يستطيع البنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة لو أنه احتفظ بموارده المالية في صورة نقدية إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية، حيث لا يتولد عن النقدية أي عائد.

---

[1] إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 11، 12.

[3] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 31، 32.

كذلك يمكن للبنك أنه يوجه أمواله إلى استثمارات تدر عائدا مرتفعا، غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تتعرض لمخاطر كبيرة قد ينجم عنها خسائر رأسمالية لا يستطيع البنك تحملها.

ويرجع التعارض بين الأهداف الثلاثة إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين وهم الأطراف المعنية بشؤون البنك، هما:

- **الملاك:** يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان.
- **المودعون:** يأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة، وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهو ما يؤثر سلبا بدوره على هدف الربحية.

بكلمات أخرى ينبغي أن تركز إدارة البنك على تحقيق هدف الملاك المتمثل في تحقيق أقصى عائد. أما أهداف المودعين المتمثلة في السيولة والأمان فيمكن أن يتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي.

وفيما يلي سنعرض مفهوم العائد والمخاطر:

مفهوم العائد: يعرف على أنه المبلغ أو النسبة المئوية المحققة من الاستثمار، ويعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف عن ربحية المؤسسة أو الربح أو الخسارة المترتبة على الاستثمار خلال فترة زمنية معينة. [1]

مفهوم المخاطر: هو احتمال كون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كان هناك احتمال مرتفع للتنبؤات الخاطئة، فهذا يدل على أن درجة المخاطرة عالية، أما إذا كان الاحتمال منخفض فإن درجة المخاطرة منخفضة. [2]

المطلب الرابع: البنوك التجارية ودور الوساطة

لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل الأول الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية، وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل في نفس الوقت العاملين في تلك الوحدات، ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكين بإنفاق كل ما يحصلون عليه من أجور نقدية، نظرا لميل بعضهم إلى الادخار، إلا أن ادخار المستهلكين لجزء من دخولهم يعني بدوره انخفاض مشترياتهم من السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الإنتاجية، وهو ما يترك أثرا عكسيا على إيرادات تلك الوحدات

---

[1] إيمان بن شعبان، إدارة لمحفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، 2013/2012، ص 25.

[2] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

وعلى دخول المستهلكين فسوف يحدث انخفاض مضطرب في كل من الإيرادات والأجور، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توقف الوحدات الإنتاجية، وانهيار الاقتصاد كليا.

الشكل رقم (1-1) يشير إلى أن ما اذخره بعض المستهلكين الذين لا يرغبون في إنفاق كل إيراداتهم يذهب عن طريق الإقراض إلى مستهلكين آخرين تزيد نفقاتهم عن إيراداتهم، يقصد بذلك الوحدات الإنتاجية. بمعنى أن انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات من قبل بعض المستهلكين، يعوضه زيادة على إنفاق تلك السلع والخدمات من قبل البعض الآخر.

الشكل رقم (1-1): دورة تدفق الأموال

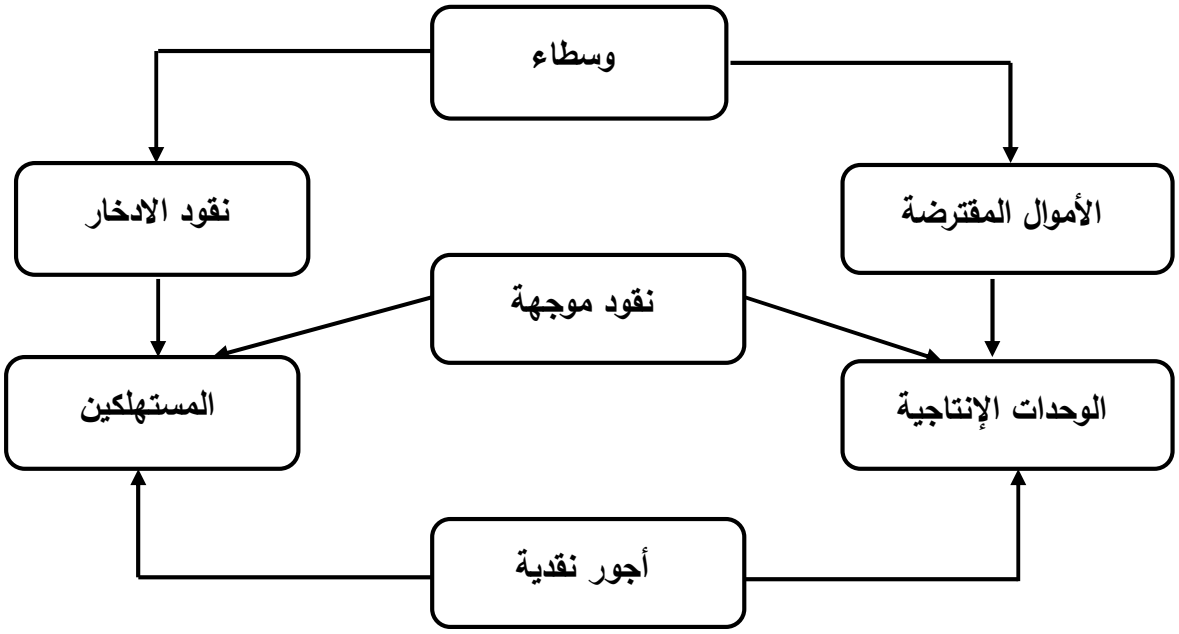

المصدر: منير إبراهيم هندي، التسويق المصرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص6.

ولكن يلتقي المقرضون (المدخرون) والمقترضون؟ وكيف يلتقون؟ يمكن أن يتم اللقاء في سوق المال Financial Market بشقيه أي يمكن أن يتم اللقاء في سوق النقد money Market الذي يتم فيه الإقراض والاقتراض قصير الأجل، كما يمكن أن يتم اللقاء في سوق رأس المال Capital Market الذي يتم في الإقراض والاقتراض طويل الأجل، أما كيفية الالتقاء فيمكن أن تتم من خلال واحد من أربعة منافذ هي: الاتصال المباشر، والمتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والوسطاء الماليون والبنوك التجارية.

1- <u>الاتصال المباشر</u>:

يقصد بالاتصال المباشر direct contact التقاء المقرض والمقترض وجها لوجه لإبرام التعاقد. وهذا بالطبع أمر غير يسير، إذ قد يكون مكن الصعب لكلي الطرفين التعرف على الطرف الآخر وحتى إذا حدث التعارف، فلا يزال هناك احتمال عدم إمكانية إبرام الصفقة.

فقد يكون المقترض في حاجة إلى قدر كبير من الأموال، تعجز عن تغطية ما هو متاح لدى المدخرين الذين التقى بهم. أو قد يكون المقترض في حاجة إلى مبلغ صغير، بينما يرغب في استثمار مدخراته في عدد محدود من القروض ذات المبالغ الكبيرة، حتى يسهل عليه إدارتها.[1]

2- المتخصصون في التعامل في الأوراق المالية:

يقصد بالمتخصصين في هذا الصدد أولئك الذين يتعاملون في بيع وشراء الأوراق المالية Securities dealers قصيرة وطويلة الأجل. بعبارة أخرى يلعب هؤلاء المتخصصون دور الوسيط بين المقترضين الذين يصدرون السندات – وهي نوع من الأوراق المالية – وبين المدخرين الذين يرغبون في شراء تلك السندات، ويعتبر الإصدار من السندات بمثابة قرض كبير مقسم إلى قروض صغيرة (السندات) متماثلة في كافة النواحي مما يجعل من السهل إدارتها، كما يجعل من السهل جذب صغار وكبار المدخرين على السواء إذ يمكن لكل منهما أن يشتري الكمية التي تلاءم إمكانياته المادية.

ورغم هذه المزايا الهامة، فإن إصدار السندات – وبالتالي التعامل مع هؤلاء المتخصصين – لا يعد اقتصاديا بالنسبة لصغار المقترضين. فالتكلفة الثابتة المصاحبة لعملية الإصدار تعد مرتفعة نسبيا كما يصعب وجود الوسيط الذي يقبل التعامل في السندات التي يصدرها مثل هؤلاء المقترضين، وحتى كبار المقترضين قد لا يجدون في هذا المنفذ بغيتهم، فقد تكون حاجتهم للأموال عاجلة أو لفترة قصيرة من الزمن لا تتناسب مع عملية إصدار السندات.

ويواجه صغار المدخرين أي المقرضين صعاب مماثلة. فالتكاليف الثابتة التي ترتبط بشراء السندات عادة ما تكون كبيرة، بشكل يجعل من الصعب التعامل مع هؤلاء المتخصصين هذا بالإضافة إلى أن الحد الأدنى من عدد السندات التي ينبغي شراؤها في الصفقة الواحدة، قد يفوق في قيمته الموارد المالية المتاحة للمدخر وحتى بالنسبة لكبار المدخرين، قد تكون فكرة شراء السندات أمر غير اقتصادي.[2]

يحدث عندما يخطط المدخر لاستثمار أمواله لفترة قصيرة من الزمن، أي تكلفة شراء وبيع تلك السندات لا تكفي فيها الفوائد المتولدة لتغطية المعاملات.

ويؤكد الواقع قوة الانتقادات الموجودة لهذا النوع من الوسطاء، ذلك أن نسبة صغيرة من المقترضين تلجأ إليهم كمنفذ لتغطية احتياجاتهم من الأموال أما غالبية المقترضين فيلجئون إلى منافذ أخرى بديلة.

3- الوسطاء الماليون:

يستخدم اصطلاح الوسطاء الماليون Financial intermédiaires ليعني المؤسسات المالية الأخرى – غير البنوك – التي تقبل الودائع وتمنح القروض، ومن أمثلتها مؤسسات الادخار والإقراض التي تقتصر على قبول ودائع التوفير، واتحادات منح الائتمان التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الائتمانية

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص7.

لقطاع معني من الجمهور، مثل الاتحادات التي تخدم العاملين في هيئة معينة أو وزارة معينة، حيث تقبل منهم الودائع وتمنحهم القروض. هذا ولا يوجد نظير المؤسسات مصر.

وعلى الرغم من تخلص تلك المؤسسات الوسيطة من العيوب التي يعاني منها الوسيطين السابقين إلا أنه يعاب عليها فشلها في تقديم خدمة مصرفية متكاملة، فبعضها يقبل نوع من الودائع دون غيره، كما يحجم البعض الآخر عن تقديم قروض قصيرة الأجل، والأكثر من ذلك أن بعض هذه المؤسسات يقصر خدماته المصرفية على قطاع معين من الجمهور.[1]

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص8.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية ونشاطها

تلعب البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين مما أدى إلى تنوعها وتنوع وظائفها ونشاطها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إليها وذلك على النحو التالي: [1]

1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية: تنقسم إلى:

1-1- البنوك التجارية العام: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي بالعاصمة، وتباشر نشاطها من خلال فروعه أو مكاتب على مستوى الدول أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذاك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

1-2- البنوك التجارية المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل: مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموع الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2- من حيث النشاط: تنقسم إلى:

2-1- بنوك الجملة: يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2-2- بنوك التجزئة: هي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى. لأنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما يتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية، منفعة التملك، التعامل مع الأفراد، بذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3- من حيث نوع الفروع:

تنقسم إلى:

3-1- بنوك ذات فروع:

حيث تتم العمليات البنكية من خلال الفروع في مكان واحد (مدينة أو أكثر من مكان) وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي، قد تسمى بالبنوك التجارية العامة، حيث تقوم بكافة

[1] إيمان بن شعبان، مرجع سبق ذكره، ص5، 6.

الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الإئتمان قصير الأجل والمتوسط، كما تتعامل في مجال الصفر الأجنبي.

3-2- بنوك السلاسل:

هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، زيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيس واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلزم مختلف وحدات السلسلة، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3-3- بنوك المجموعات:

هي تأخذ شكل شركة قابضة تدر مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها سياسات عامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي وتأخذ البنوك طبعا احتكاريا، ولقد انتشرت في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية

3-4- البنوك المحلية:

هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك لقوانين خاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة والتي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

من أهم وظائف البنوك التجارية نجد: [1]

1- قبول الودائع وتنمية الادخار: تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد، ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد والهيئات على الادخار.

ويمكن تقسيم أنواع الودائع التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

أ- **الحسابات الجارية:** الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو اعتباريين (شركات وهيئات وبنوك أخرى) وقد تكون أرصدة بعض الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الآخر (نقدية لدى المراسلين وفروع البنك الأخرى).

[1] منتديات الجلفة، وظائف البنوك التجارية، الموقع www.djelfa.info، 6 مارس 2016، الساعة 16 و30 دقيقة.

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة، لذا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك آخر.

وبدراسة الدوافع السلوكية للعملاء يمكن القول أن العميل يفضل التعامل مع بنك تجاري معين دون سواه لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

1- قرب البنك من محل إقامة العميل أو محل إقامة العميل.
2- نوع الخدمات المصرفية التي قدمها البنك لعملائه.
3- سهولة وسرعة الحصول على الخدمات المصرفية، وعدم تعقيد الإجراءات الخاصة بالحصول على هذه الخدمات المصرفية.

لذلك تقوم البنوك التجارية بزيادة عدد فروعها لتكون قريبة من محلات إقامة وعمل عدد كبير من العملاء، كما تتنافس البنوك التجارية في تعدد وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء، مع تبسيط إجراءات الحصول على هذه الخدمات وسرعة تلبية رغبة هؤلاء العملاء.

ب- <u>حسابات صندوق التوفير</u>: تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية التي يتعهد البنك التجاري بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

وبالإضافة إلى معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جذب عدد أكبر من عملاء صندوق التوفير، وذلك عن طريق تقديم بعض الجوائز النقدية والعينية (سكن أو سيارة) للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك.

<u>جـ- حسابات ودائع (بإخطار)</u>: تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها وتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع. فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها. بحيث يكون من حقه سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق، ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها العملاء.

د- حسابات ودائع (بأجل): قد يجد بعض العملاء أنهم بغير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. وتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، و كلما أمكن للبنك دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع.

2- تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدأي السيولة والربحية، وتنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

أ- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

ب-**قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصي ويستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص.

المطلب الثالث: نشاط البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بنشاط إنشاء بنك جديد، وذلك وفقا لنطاق نشاط البنك الذي سنتطرق له فيما يلي:

1- إنشاء بنك جديد: كقاعدة عامة لا يجوز لأي بنك أن يمارس النشاط إلا بعد حصوله على ترخيص، وهو ما يقتضي تقديم طلب ودفع رسوم، وفي فحص البنك المركزي لطلب إنشاء بنك جديد عادة ما يركز على معيارين أساسيين هما:[1]

أ- **الأهلية:** هي المقدرة المالية للمؤسسين وخبرات ومهارات الفريق الذي سيتعهد إليه بإدارة البنكّ، وينبغي أن يكون لدى المؤسسين أموال تكفي لشراء المبنى والأثاث والتركيبات والمعدات اللازمة، ومبلغا نقديا للمساهمة في رأس المال، كما ينبغي أن يقدم المؤسسين ما يثبت أن فريق الإدارة المقترح يتكون من أفراد ذوي تاريخ نظيف في المعاملات المالية، وذوي خبرة في دراية بالنشاط المصرفي.

ب- **الحاجة:** لتقييم إنشاء بنك جديد فهي الحاجة التي تقاس بمدى ملائمة العائد الذي سيحققه البنك المقترح تأسيسه، ومدى حاجة المنطقة لخدمات مصرفية إضافية، وعلى عكس المعيار الأول الذي قد يسهل الاتفاق بشأنه، فإن الاحتمال كبير لأن يحدث اختلاف في وجهات النظر بشأن المعيار الثاني، فنتائج قياس العائد المتوقع التي يتوصل إليها كل من المؤسسين والبنك المركزي قد تختلف. وذلك طالما أن القياس يعتمد على التنبؤ، كذلك يصعب الوقوف على مدى حاجة المنطقة لخدمات مصرفية، خاصة إذا كان هناك بنوك تعمل بها. بل ومن المتوقع أن تسارع تلك البنوك لتقديم الدليل على عدم حاجة المنطقة إلى بنوك جديدة.

---

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص43.

وترجع القيود المفروضة على إنشاء البنوك إلى أسباب جوهرية من بينها أن إنشاء بنك جديد لا يتطلب إنشاءات ومعدات باهظة الثمن، كما أن رأس المال عادة ما يكون صغيرا. وهذه السمات قد تشجع بعض القادرين غير ذوي الخبرة إلى ارتياد ذلك المجال.

يضاف إلى ذلك أن البنوك تعتبر دعامة أساسية للاقتصاد القومي، الأمر الذي يقتضي حمايتها من المنافسة الهدامة التي قد تنجم عن زيادة عدد البنوك عما ينبغي هذا وبمجرد أن يحصل البنك على الترخيص يصبح له الحق في ممارسة النشاط المصرفي.

2- نطاق نشاط البنك: يقصد بنطاق نشاط البنك في هذا الصدد تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك، وتنوع الأنشطة وامتدادها إلى مجالات غير مصرفية. وطبعا لا تستطيع بعض البنوك التجارية توسيع نطاق النشاط، ما لم تعد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك. ولكن كيف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا القسم و ذلك من خلال التعرض للأشكال التنظيمية للبنوك وهي:[1]

2-1- البنوك ذات الوحدة الواحدة: هي تلك البنوك التي ليس لها فروع ويقصد بالفروع في هذه الحالة الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع. وبالنسبة لوحدات الإيداع والصرف الآلية فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة فروع إذا ما زادت المسافة بينها وبين المركز الرئيسي عن عدد معين من الكيلومترات. باختصار يظل البنك ذات وحدة واحدة حتى لو أنشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية عدا قبول الودائع، كما لا تنفى عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصرف والإيداع على مسافة معينة من المركز الرئيسي تقل عما يشترطه القانون لاعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفروع.

2-2- البنك ذات الفروع: هو البنك ذات الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين، وكما سبق أن ذكرنا يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حتى تعتبر فرعا. وتختلف التشريعات بشأن حق البنوك في إنشاء فروع، فبعض التشريعات تعطيها الحق في ذلك والبعض الآخر ينكر عليها هذا الحق. وقد يكون من الملائم في هذا المقام أن نتعرف على وجهات النظر المختلفة بشأن إنشاء الفروع.

2-3- الشركات القابضة: تعرضنا فيما سبق لشكلين تنظيميين للبنوك التجارية هما البنك ذات الوحدة الواحدة والبنك ذات الفروع. والآن نتعرض لشكل تنظيمي ثالث يتمثل في قيام البنك بتنظيم نفسه ليكون وحدة تابعة لشركة قابضة، بعدئذ قد تمتد سيطرة الشركة إلى بنوك أخرى، كما قد تمتد إلى شركات تمارس أنشطة أخرى غير مصرفية، أما بالنسبة للشركة القابضة ذاتها فيتم تأسيسها إما بواسطة كبار المساهمين في البنك أو بالتعاون مع مستثمرين آخرين يعتقدون في إمكانية تحقيق البنك لأرباح أكبر لو أعيد تنظيمه ليصبح تحت سيطرة شركة قابضة، وحتى تتحقق سيطرة الشركة القابضة على البنك ينبغي أن تمتلك حصة في أسهمه العادية لا تقل عن 25% من جملة الأسهم المصدرة، ويمكن أن يتم ذلك من

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص39.

خلال قيام الشركة القابضة بشراء جزء من الأسهم من بعض المساهمين إما نقدا أو بالاستبدال، والأصل في الشراء النقدي أن يتم تمويله من الموارد المالية الخاصة بالشركة، إلا أن تشريعات بعض الدول تعطي الشركة القابضة الحق في إصدار سندات باستخدام حصيلتها في تمويل شراء أسهم البنك الذي تهدف إلى السيطرة عليه. وسواء تم الشراء من موارد الشركة أو بالاقتراض فإن السعر الذي تعرضه الشركة القابضة لشراء الأسهم عادة ما يكون أعلى من سعر السوق.

أما الشراء بالاستبدال فيقصد به استبدال أسهم البنك بأسهم الشركة، بمعنى أن يحصل مساهم بنك على عدد معين من أسهم الشركة القابضة مقابل تنازله عن عدد معين من أسهم البنك، ويعد استبدال الأسهم أفضل من بيعها نقدا خاصة بالنسبة لكبار المستثمرين، ويرجع هذا إلى أن استبدال أسهم البنك بسعر أعلى من السعر الذي اشتريت به يعني تحقيق أرباح رأسمالية لا تخضع للضريبة، طالما لم يحصل البائع على تلك الأرباح فعلا. [1]

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص39.

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي

جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية، وعادة ما ينشأ البنك المركزي كبنك تجاري هام تمنحه الدولة سلطة الإصدار، كما حدث في السويد عام 1668، وبنك انجلترا عام 1694، وبنك فرنسا عام 1800 .

المطلب الأول: تعريف البنك المركزي وأهدافه ووظائفه

1_ تعريف البنك المركزي: يعرف البنك المركزي بأنه المصرف الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة. [1]

2_ أهداف البنك المركزي:

- تنظيم إصدار النقود والمسحوبات.
- الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة.
- ضمان قابلية التحويل للدينار واستقرار سعر الصرف.
- تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- تنظيم الائتمان لمصلحة الدولة.
- العمل كبنك للحكومة. [2]

3_ وظائف البنك المركزي: للبنك المركزي وظائف أساسية تتمثل في:

- الحق في إصدار العملة النقدية، لذا يدعى ببنك الإصدار.
- يعتبر بنك البنوك، ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقع في حوزتها والتي سبق وأن خصمها مقابل فائدة معينة تدعى بسعر إعادة الخصم وأيضا يقوم بتسوية الحسابات بين المصارف التجارية عن طريق المقاصة.
- الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسية وسحب الاعتماد، وكذلك الترخيص بفتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن.
- هو بنك الحكومة حيث يقوم المصرف بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بإدارة الحكومة حيث أن هذه الأخيرة تودع ما لديها من الأموال في هذا المصرف وهو بدوره يقدم لها ما تحتاجه من قروض

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ط1، ص 105.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

مختلفة الآجال، ويتولى البنك المركزي تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة وذلك عن طريق الرقابة على الائتمان. [1]

- المحافظة على الاحتياطي من العملات الصعبة والعمل على استثمارها.
- المساهمة في أعمال التخطيط الاقتصادي وتمثيل النظام المصرفي في أعمال التخطيط. [2]

المطلب الثاني: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

بعد انفراد البنك المركزي بإصدار النقد القانوني واستخدامه كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلفها البنوك التجارية زادت أهمية البنوك المركزية في نظام البنوك التجارية، وعليه أخذت تودع هذه البنوك أرصدتها النقدية لدى البنك المركزي لتستخدمها كأداة لتصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن معاملاتها بين بعضها البعض.

وهنا نذكر شيئا عن الطريقة التي تتم بها عملية المقاصة التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية، فهذه العمليات تتم أولا بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك لآخر، وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك لآخر يحرر البنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي، ثم تودع البنوك الدائنة الشيكات المسحوبة لصالحها لدى البنك المركزي، وتكون النتيجة أن حسابات البنوك المدينة تنقص، بينما يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي على حاله.

والأرصدة النقدية التي تودعها البنوك التجارية لدى البنك المركزي تمثل التزامات على البنك المركزي للبنوك التجارية وعليه تنشأ علاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية تشابه تلك العلاقة التي تقوم بين البنك التجاري والأفراد، وكمبدأ لا يجب أن يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حتى لا يجد نفسه في مركز يتنافس معه البنوك التجارية مما يضعف هيبته بينها. ولكن قد تبرز ظروف بعض البلدان قيام البنك المركزي بعمليات مصرفية مع الأفراد ولكن يجب القول أن ظاهرة تعامل البنك المركزي مع الأفراد قوت علاقته بالبنوك التجارية، وعليه يتعين على البنك المركزي أن تنسحب من ميدان العمليات المصرفية الخاصة إذا كان قيامه بمثل هذه العمليات يضر بعلاقته مع البنوك العادية ويعرقل تنفيذ سياسة ائتمانية مرغوب فيها. [3]

والبنك المركزي بصفته مصدرا للنقد القانوني تتقدم إليه البنوك التجارية للإقراض عند الحاجة، كالموارد النقدية للبنوك التجارية تتكون أساسيا من ودائع الأفراد بينما يلعب رأس المال والاحتياطات دورا

---

[1] أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، الاقتصاد والمناجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2010 ص 26، 27.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ط1، ص 117، 118.

ضئيلا كمورد نقدي كما ذكرنا سابقا، ولكن في حاجات معينة تحتاج البنوك التجارية إلى قدر إضافي من الأرصدة النقدية فتلجأ إلى البنك المركزي تقترض منه بضمانات معينة أو تعيد خصم الأوراق التجارية أو المالية لديه، كما أنه في الحالات التي تتعرض فيها البنوك التجارية إلى أزمة سيولة عامة أي عندما تكون سوق النقد في حاجة إلى أرصدة إضافية فليس هناك إلا البنك المركزي كملجأ وحيد للإقراض في الأزمات العامة ومن ثم يطلق عليه الملجأ الأخير. [1]

المطلب الثالث: وسائل البنك المركزي في التحكم في قدرة البنوك التجارية

هناك عدة وسائل نذكر منها ما يلي:

1- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني: المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع(التي تستلمها من الجمهور)لدى البنك المركزي، ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى البنوك التجارية.[2]

2- تعديل سعر الخصم (سعر البنك): يعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية الأذونات الحكومية للبنوك التجارية. وهو أيضا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. وإذا كان البنك المركزي يستطيع أن يؤثر في اتجاه سعر الفائدة السائد في السوق إلا أنه يقوم في الحقيقة بتجديد سعر البنك على أساس القوى المحددة لذلك السعر في السوق.

هذا ويعتبر يعر البنك من السياسات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية كسلاح هام، وذلك للأسباب التالية:

1- تخفيض سعر البنك يزيد من حجم الأوراق التجارية المقدمة من طرف البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي وهذا يساعد البنوك التجارية على توفير السيولة اللازمة للتوسيع في حجم الائتمان.

2- هناك علاقة بين سعر البنك وسعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين حيث أن سعر إعادة الخصم يمثل سعر تكلفة للبنوك التجارية على القروض المقترضة من البك المركزي، فإذا ارتفع سعر البنك فان هذا بالضرورة يؤدي إلى زيادة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية للعملاء.

3- يعتبر سعر البنك إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها أن تقوم البنوك التجارية بالحصول الأموال اللازمة من وقت لآخر بتكلفة منخفضة.

---

[1] سامر بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 118، 119.

[2] أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، مرجع سبق ذكره، ص 85، 86.

4- يعتبر سعر البنك وسيلة لتمكين البنوك التجارية وتعديل حجم احتياطاتها النقدية لدى البنك المركزي لتتناسب مع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي إذا ما حدث اختلال في النسبة.

5- يستخدم البنك المركزي سعر البنك كوسيلة في التأثير على حجم كمية النقود المتداولة. [1]

3- عمليات السوق المفتوحة:

وهذه السياسة هي إحدى السياسات التقليدية التي استخدمتها البنوك المركزية للتأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق الحكومية وخصم الأوراق التجارية، وشراء وبيع الصرف الأجنبي، وبالتالي تتغير إمكانية هذه البنوك في خلق الودائع.

فمثلا إذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم الإئتمان، فإنه يدخل سوق الأوراق المالية بائعا، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي، وتقل احتياطاتها من النقود السائلة فتقل تبعا لذلك مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع.

4- رقابة الخزينة:

تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد القومي.

5- الإيداعات الخاصة:

وبمقتضى هذه السياسة بطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ لديه (بخلاف الاحتياطي القانوني) بنسبة معينة من أرصدتها على شكل ودائع مجمدة حتى يفرج عنها بواسطة السلطات النقدية في الدولة مقابل فائدة معينة، وقد لجأ بنك إنجلترا عام 1960 إلى هذه السياسة مقابل فائدة مقدارها 1% وذلك حتى لا يقلل من مقدرة بنوك إنجلترا التجارية على خلق الإئتمان. [2]

---

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] المرجع نفسه، ص 87، 88.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول أن البنوك التجارية تمثل عصب النظام المصرفي من خلال ما تقدمه من خدمات وقروض للأفراد والمؤسسات والحكومات، وذلك من خلال نشاطها الذي تقوم به ووظائفها المتعددة وباختلاف أنواعها، فبالرغم مما يواجه البنوك التجارية من التحديات والقيود التي يفرضها البنك المركزي، من خلال الوسائل التي يستعملها للتحكم في قدرتها، إلا أن البنوك التجارية استطاعت إثبات قدرتها على البقاء والصمود في مجال البنوك، وهي مستمرة إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني:

التمويل والاستثمار المحليين والتنمية المحلية

تمهيد:

إن مفهوم التنمية المحلية له علاقة مباشرة بالتمويل المحلي الذي يخضع لعدة عوامل وعلاقات تربطه بتنظيم معدلات التنمية المحلية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فنلاحظ ان هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية المحلية والعلاقات التي تربط الكثير من الأطراف المحلية ودورها ونفوذها في اتخاذ القرارات المناسبة لعملية التمويل المحلي.

كما أن الاستثمار يعد من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في كافة البلدان.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل بيان الدور الذي التمويل المحلي في خلق استثمارات محلية وبالتالي تحقيق تنمية محلية، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التمويل المحلي.

المبحث الثاني: نظرة عن الاستثمار المحلي.

المبحث الثالث: الاستثمار المحلي والتنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية التمويل المحلي

تقوم الجماعات المحلية بتقديم العديد من الخدمات الهامة وإنجاز المشاريع والتي تتطلب الكثير من الأموال، كما أن تلك المشاريع والخدمات بحاجة إلى كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تعمل على تحقيقها ومن أجل جذبها وتحفيزها على العمل لا بد من توافر موارد توفر موارد مالية كافية.

سنحاول في هذا المبحث تحديد ماهية التمويل المحلي، الذي هو الأساس الذي تعتمد عليه الجماعات المحلية في القيام بواجباتها فيما يخص التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي

يعتبر علم التمويل من العلوم الحديثة نسبيا حيث انبثق عن علم الاقتصاد بعد أزمة الكساد العالمي (1929–1933) وظهرت معه عدة موضوعات مثل هيكل التمويل، السيولة، الإفلاس والتحليل المالي. بقي علم التمويل وصفيا خلال المراحل الأولى (أربعينيات القرن العشرين) وتحول إلى التحليل أوائل الخمسينات في نفس القرن بظهور نظرية "ماركوينز" الحائزة على جائزة نوبل سنة 1990 حول المحفظة والتنوع الأمثل واختيار الأسهم. [1]

وعموما يمكن أن نعرف التمويل لغة بأنه الإمداد بالمال، أما اصطلاحا فهو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع. [2]

هناك تعريف آخر للتمويل:[3]

وهو يعني تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات والشركات من الموارد النقدية، وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم وعليه فإن مصطلح تمويل يجمع بين التالي:

- دراسة النفوذ وغيره من الأصول.
- إدارة هذه الأصول ومراقبتها.
- تحديد مخاطر المشاريع وإدارتها.
- علم إدارة المال.

وفي صيغة الفعل فإن كلمة تمويل تعني توفير الإعتمادات المالية للأعمال والمشتريات الضخمة.

---

[1] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، دور الوساطة المالية التمويل غير المباشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي، جامعة الشلف، 2006، ص98.

[2] عبيد علي أحمد الحيجاوي، مصادر التمويل مع شرح المصدر الفرو وبيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص11.

[3] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، مرجع سبق ذكره، ص98.

المطلب الثاني: شروط التمويل المحلي

هناك عدد من الشروط يجب توفرها في الموارد المالية المحلية وهي :

محلية المورد: يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي يستفيد من حصيلته، وأن يكون متميزا بقدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية، ومثال الموارد المحلية الضريبية على العقارات.

ذاتية المورد: يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلط تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاته المالية وحصيلة المورد المتاحة لها.[1]

سهولة درة المورد: ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا.[2]

المطلب الثالث: مصادر التمويل المحلي

إن توفر الموارد المالية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات للمبادرة بمشروعات التنمية المحلية للرفع من مستويات المعيشة للأفراد، حيث أن تنفيذ أي مشروع مرتبط أساسا بمدى توفر الموارد المالية، ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى قسمين رئيسيين هما:

1 ـ الموارد الذاتية:

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، وعموما تتمثل هذه الموارد في الضرائب المحلية الرسوم المحلية ونواتج استغلال واستثمار المرافق العامة، المحلية المختلفة، والمشاركة الشعبية، بالجهود الذاتية. [3]

2 ـ الضرائب المحلية:

تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام، في نطاق الوحدة الإدارية، التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة. [4]

---

[1] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1985، ص 12.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص66.

[3] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص115.

[4] مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مطبعة نهضة مصر، 1962، ص63.

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة، أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التضحية، بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتتمكن المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازناتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها. [1]

3 ـ الرسوم المحلية:

يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة (في مل مرة) معينة تعود عليه بنفع خاص، ويتميز الرسم المحلي بعدة خصائص هي: [2]

- لا يفرض في الرسم المحلي بالضرورة أن يغطي تكلفة الخدمة بالكامل ولا يجوز تحقيق الربح منه بغية عدم كف أفراد المجتمع المحلي عن استغلال هذه المرافق.
- تفرض الرسوم المحلية كذلك على المجال العام والمجالات الصناعية والتجارية بفئات مختلفة، مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط.
- تنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس وإجراءات إقرار و حساب الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التظلم منها.
- ترتبط الرسوم المحلية بخدمة معينة يجب أن تؤدى، ولذلك فمن المتوقع والمطلوب أن تؤدى تلك الخدمة على أكمل وجه وبأعلى كفاءة.
- تتنوع الرسوم المحلية بتنوع الخدمات التي تؤدي بهذه السلطة المحلية للأفراد، كما تستعين هذه الأخيرة بحصيلة لرسوم على أداء مهامها التي يغلب عليها طابع المنفعة الفردية.
- تسمح مختلف أنظمة الغدارة المحلية بحق التظلم للأفراد وأصحاب الأنشطة من هذه الرسوم والنظر فيها وتعديلها، حيث من الممكن أن لت تتوافق التقديرات مع رغبات المستفيدين المكلفين بسدادها.
- تتوقف حصيلة الرسوم المحلية على لظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها المجتمعات المحلية وهي بذلك يمكن أن تتفاوت من مجتمع إلى آخر.
- يجب أن يسبق فرض أو إلغاء الرسوم المحلية دراسة العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

---

[1] مراد محمد حلمي، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] بركات عبد الكريم، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص165.

4 ـ نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية:

تتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الناتجة عن إيجار مختلف المساكن و المحلات والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية بالإضافة إلى نواتج التنازل عن هذه الأملاك وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تخصصها الجماعات المحلية للمواطنين.

5 ـ المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:

لا شك أن الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي هي تلك الأرصدة الضخمة من طاقات الجماهير التي لا حدود لها، الطاقات المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدينة والقرية، وفي المصانع والمدارس والجامعات وجموع المواطنين الذين يعملون في الخارج، كل هؤلاء يمثلون رصيدا ضخما إذا جندوا ووجهوا الوجهة السليمة فإنهم سيكونون الأساس الجيد لتطوير المجتمع تطويرا يبلغ حد الثروة في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.[1]

6 ـ الموارد الخارجية:

إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية في دعم الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ في معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية، وتسمى هذه الموارد بالخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية. بالخارجية لأنها تأتي من مصادر خارج نطاق الوحدات المحلية.

إن الفصل بين هذين النوعين من الموارد المالية تكمن أهميته في إبراز مدى الاعتماد الذاتي للجماعات المحلية مع إمكانيتها ومواردها الذاتية، وإبراز حجم الموارد الخارجية والتي تتمثل في:

- الإعلانات الحكومية.
- القروض.
- التبرعات والهبات.

7 ـ الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا.

[1] مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية المقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر، 1971، ص86.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية. [1]

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

8 ـ القروض:

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة. [2]

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

إن اشتراط موافقة الحكومة المركزية على مثل هكذا قروض يحقق ثلاثة أهداف هامة هي:

– ممارسة نوع من الرقابة على الإنفاق الرأسمالي المحلي لكي يتحقق لها الإشراف الكامل على هذا النوع من الإنفاق بما يتفق مع سياستها الاقتصادية والمالية، فهذه الرقابة تيسر مهمة الدولة في ممارسة التخطيط الاقتصادي.

– الحفاظ على سمة المجالس المحلية المالية وإمكانيات المجالس في سداد الأقساط والفوائد المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

– التحكم في سعر الفائدة عن طريق توزيع القروض على فترات متباعدة.

9 ـ التبرعات والهبات:

تعتبر التبرعات والهبات مورد من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده. [3]

---

[1] حسين صغير، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] أحمد رشيد، مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئات العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1975، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص33.

المبحث الثاني: نظرة عن الاستثمار المحلي

حاولنا في هذا المبحث التطرق لمفهوم الاستثمار المحلي الذي هو أساس عمليات التنمية المحلية عن طريق التمويل المحلي، بالإضافة إلى ذكر طبيعة وأشكال الاستثمار المحلي والآليات المعتمدة في تمويله.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد مختلف التعريفات التي جاء بها مختلف الباحثين عن الاستثمار المحلي:

- يعرف البعض الاستثمار المحلي على أنه: عملية استغلال الموارد المادية والمالية والبشرية المحلية وتوظيفها في مشاريع ذات طابع محلي.
- ويعرفه آخرون على أنه: توظيف بعض الإمكانيات المحلية في مشاريع وأعمال محلية. [1]وهناك تعريف آخر بأنه: عمليات مخططة و موجهة للاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات في مشاريع تحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد، وهذا على المستوى المحلي.
- إن الاستثمار المحلي مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، ولذا فإن أهداف الاستثمار المحلي تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقق، وهنا تكمن صعوبة تعريف ثابت ومحدد له.[2]

المطلب الثاني: طبيعة وأشكال الاستثمار المحلي

غالبا يتجسد الاستثمار المحلي في عدة أشكال نذكر منها: [3]

- **استثمار التجديد:** أي تجديد المعدات القديمة التي تجاوزها التقدم التكنولوجي.
- **الاستثمار الإنتاجي:** هو استثمار يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتحقيق الأرباح ومنه تطوير الجهاز الإنتاجي، وذلك عن طريق تفادي التبذير في استعمال المواد الأولية مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وحجم الإنتاج.
- **الاستثمار التوسعي:** مثل إنشاء وحدات جديدة.
- **الاستثمار غير المنتج:** هي استثمارات لا تتصل مباشرة بعمليات الإنتاج فهي لا تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية أو تؤدي إلى رفع هذه القدرة ولكن بطريقة غير مباشرة (مثل بناء مؤسسات التعليم والتكوين).

---

[1] جعفر أنس قاسم، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] منال طلعت محمود، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] محمد بلقاسم حسني بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "مثال الجزائر" ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990، ص64.

ولكن الشكل الذي يهمنا في إطار أهداف التنمية المحلية هو "الاستثمار المباشر" الذي يهدف إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب الشغل، ويرتبط هذا النوع من الاستثمار خاصة بالميادين التالية:

الاستثمار المالي والأسواق المالية: إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية في الجزائر لم يسبق أن طبقت بسبب نقص الخبرة والتجربة في هذا الميدان، بحيث تتعلق هذه العملية بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة، في الواقع لم تجسد هذه العملية عمليا في الميدان ولكن مع إصلاحات النظام المصرفي الجارية حاليا ومع تبادل الخبرات الدولية، فإنه يمكن الدخول فيها بشكل إيجابي وفعال، يخدم أهداف التنمية المحلية ويراقبها.

قطاع الخدمات: يهدف تحصيل أكبر عدد من الموارد المالية الأخرى ماعدا الجبائية، إن الجماعات المحلية قادرة على توفير قدر كبير من الخدمات المتنوعة للمواطنين دون احتكارها، ومن أمثلة ذلك: حظائر السيارات، مركبات التسلية و الترفيه و مرافق النقل، قاعات العرض، والحفلات والتظاهرات الرياضية والثقافية . . . الخ وفي المقابل يجب عليها تحقيق المردودية والأرباح المثلى من خلال العقلنة في تسيير أملاكها.

القطاع الإنتاجي:

في هذا الإطار يشمل الاستثمار جميع العمليات التي لها صلة بنشاط المؤسسات الاقتصادية من تحويل، تركيب، توزيع. . . الخ.

ومنه فإن إنشاء المقاولات والشركات من طرف الجماعات المحلية يكون في إطار:

الشراكة:

بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة متعاملين آخرين سواء كانوا عموما أو خواصا، وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

الشراكة ذات الحصة والمالك الوحيد:

تستطيع الجماعات المحلية إنشاء شراكة تكون فيها المالك الوحيد و المسير الوحيد، إلى جانب ذلك تتحمل جميع المسؤوليات والأعباء والمخاطر التي تلقى على عاتقها.

المساهمة في رأس المال:

يمكن أن تكون الجماعات المحلية مساهما في شركة ما سواء عند تأسيسها أو عند افتتاح رأس مالها للجمهور، وفي هذه الحالة فإن الجماعات المحلية تصبح مسؤولة بحسب أهمية الأسهم التي ساهمت بها في رأس مال الشركة.

المطلب الثالث: آليات تمويل الاستثمار المحلي

هناك مجموعة من الآليات لتمويل الاستثمار نذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: يعرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويتمثل دوره في الآتي: [1]

- تسيير صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصصات الخدمة العمومية الإجبارية.
- يوزع بين الجماعات المحلية حصة الموارد الجبائية المخصصة لتوزيع الضرائب بالتساوي حسب الكيفية المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- يقدم مساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة، أو التي يتعين عليها كوارث، أو أحداثا طارئة.
- يقدم للولايات والبلديات إعانات مالية لتحقيق مشاريع تجهيز، أو الاستثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية.
- يقوم بالدراسات والأبحاث المحلية المرتبطة بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية
- تنظيم التدريب والملتقيات.
- تنظيم المعارض للجماعات المحلية، وتنظيم الأيام الدراسية.
- المشاركة في الأسواق والمعارض.

2- الإعانات الحكومية: تلعب السلطات المركزية دورا هاما في تمويل الاستثمار المحلي وذلك عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية، وبما أن الإيرادات الذاتية الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات، فإن السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو التحويلات الحكومية.

وهناك عدة أشكال للإعانات الحكومية من بينها:[2]

- **المخططات القطاعية غير الممركزة:** وهي مخططات ذات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات المحلية الولائية، والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي، بالإضافة لمختلف البرامج التنموية.

- صندوق الجنوب: وهو صندوق وطني جاء لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، فقد كان الصندوق يشمل 13 ولاية إلى غاية 2007 أين

---

[1] خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة ، 2009، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص61.

أصبحت الولايات المعنية بصندوق 10 فقط، بلغت الإعتمادات المالية المخصصة لها 638 مليار دج وهذا خلال فترة 2006-2009.

-**صندوق الهضاب:** الذي أسس سنة 2006 ويمول هذا الصندوق مشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا وقد خصص له مبلغ 1000 مليار دج في الفترة الممتدة من 2006 إلى2009.

ومنه فالإعانات الحكومية تتعدد أوجهها بغية تمويل الاستثمارات المحلية في الولايات والبلديات على حد سواء، هذا بالإضافة إلى صناديق التضامن بين الولايات.

المبحث الثالث: الاستثمار المحلي كمقوم للتنمية المحلية

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني، لكن مع تناسي الوعي والتقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية، فظهرت مثل التنمية الجهوية، التنمية المحلية (الإقليمية) .

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعريفات التي جاء بها مختلف الباحثين عن التنمية المحلية.

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيئا واحدا وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين. [1]

أما من الاصطلاحية فقد شاع استعمال هذا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتمثل في التنمية الاقتصادية، ويتضمن معاني وأمورا كثيرة تختلف باختلاف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات. [2]

أما عن التنمية المحلية فيمكن تعريفها كما يلي: [3]

حيث عرفت التنمية المحلية بأنها: مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية المحلية.

كما يعرفها محي الدين جابر بأنها: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية.

وهناك من يعرفها بأنها: حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وخصائصها

1- مجالات التنمية المحلية:

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: [4]

أ. التنمية الاقتصادية:

على الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن" التنمية الاقتصادية" يقصد بها عملية تحسين و تنظيم استغلال الموارد المالية والبشرية المتاحة

---

[1] عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق سوريا، سوريا، 1995، ص 142.

[2] محمد فتح الله خطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة القاهرة ، مصر، 1998، ص2.

[3] كريم عبد النبي العبيدي والإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ليبيا، 1995، ص91.

[4] مختار حمزة وآخرون ، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994، ص377.

بهدف زيادة الإنتاج الكلي والسلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساس إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشئات القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بمطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخائه المادي.

ب.التنمية الاجتماعية:

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية.[1]

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغير اجتماعي دون تنمية اقتصادية. [2]

ج.التنمية السياسية:

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المحيطة والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إل من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية. [3]

د. التنمية الإدارية:

تعرف التنمية الإدارية على أنها: العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسئولين عن إدارة المنظمة، كما تعرف بأنها: عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف

---

[1] محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص49.

[2] محمد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983، ص240.

[3] ابراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، جلة الإدارة، عدد3، مجلد24، يناير 199، ص 54.

الجوانب الإدارية الفكرية والعملية، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة. [1]

2- خصائص التنمية المحلية:

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي: [2]

أ. **الشمولية:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والأسرية والترويجية والعمرانية، ولجميع فئات المجتمع من الرجال وأطفال وشباب وكبار.

ب. **التوازن:** لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفي شرط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيق للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية والغير الحكومية .

كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخر، واختلاف الاستراتيجيات والأولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخر، إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف استراتيجيات التنمية نتيجة لتباين الأنظمة السياسية.

ج. **التنسيق:** إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

د. **التعاون والتفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

---

[1] نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الأسس-التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص58.

[2] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص41، 42.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وأهدافها

للتنمية المحلية عدة مقومات أساسية، كما أنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للقيام بعملية التنمية المحلية.

1 مقومات التنمية المحلية:

1.1. المقومات المالية:[1]

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية. حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعلانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية: توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة سيساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2.1. المقومات البشرية:[2]

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يزيد التمويل اللازم لإقامة المشروعات كما أنه هو الذي يفقد هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: هي أنه غاية التنمية، هو أن هدف التنمية هو الإنسان.

الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة وأن الاستفادة القصوى

---

[1] منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 46.

[2] خالد سمارة الزغبي ، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص 35، 36.

من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية، ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنميةٍ الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور هي:

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة، وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.
- **التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.
- **المشاركة الجماعية(الشعبية):** تعني المشاركة الشعبية إشراك الجميع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجز الزاوية في أي مشروع تنموي.

3.1. المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها:

" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"

كما تعرف بأنها "عبارة عن اعترافات الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات. " [1]

وهناك تعريف آخر وهو "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة. " [2]

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية: [3]

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

---

[1] علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2002 ، ص97.

[2] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية ، دار العلوم ، الجزائر، 2004 ، ص09.

[3] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص03.

– إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

– إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن الإدارة المحلية تقوم على مبدأين أساسيين هما: [1]

– **مبدأ الديمقراطية:** ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

– **مبدأ اللامركزية:** أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها: [2]

– التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية و قصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

– التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

– ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

– استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.

– زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.

– اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.

– ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.

2- <u>أهداف التنمية المحلية:</u>

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويبتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية، فيما يلي:

– إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل، وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة والفقر، وكلها تعد

[1] جعفر أنس قاسم، مرجع نفسه، ص03.

[2] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص19.

شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفير إمكانية التطلع لما هو أفضل.

– تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتصار للإنسانية: لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي لآخر، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين وهذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية.

والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وإن تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.

– تقليل التفاوت بين الأفراد: تعيش معظم البلدان النامية تمييز و تفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكون فئة برجوازية محلية هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استرداد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات يدعى من الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى. [1]

– بناء الأساس المادي للتقدم: إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ماهي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاها تبعا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.

---

[1] محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص40.

– **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل التي يتم على أساسها برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي وزيادة الدخل المحلي.

– **الرفع من مستوى المعيشة:** إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلائم مع المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

– **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:** إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل يتحرر من دهنيات ضيقة محلية. [1]

[1] محمد بلخير ، مرجع سبق ذكره ، ص41.

خلاصة الفصل:

في الأخير يمكن القول بأنه من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية الاستثمارات المحلية لابد من توفر العديد من مجالات التنمية المحلية سواء التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، إضافة إلى توفر المصادر المختلفة من أجل تمويل هذه الاستثمارات، سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية وكل هذا من أجل تحقيق تنمية الاستثمار المحلي وزيادة فعاليته.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR وكالة وادي النجاء–

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الجانب النظري إلى ذكر معلومات حول البنوك التجارية ومختلف المصطلحات المتعلقة بها، وتطرقنا إلى طرق التمويل المحلي وما يجب على البنوك التجارية مراعاته في تمويل الاستثمارات المحلية.

حاولنا من خلال هذا الفصل في الجانب التطبيقي توضيح العناصر التي سبق ذكرها، لأن أي عملية للقيام بمشروع استثماري مرهونة بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللازم في ظل عدم كفاية المدخرات الشخصية، ولمعرفة مدى تطابق ذلك مع الجانب النظري قمنا بدراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال عينة لوكالة وادي النجاء. لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الثاني: القروض الممنوحة والاستثمارات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

حاولنا في هذا المبحث إعطاء نبذة عن نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة وادي النجاء من خلال عدة مراحل، كما ذكرنا المهام والأهداف المختلفة وكذلك مختلف النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وادي النجاء وبيان هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيتها للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82–106 المؤرخ في 13مارس1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري، والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم والمكتسبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، ورث من البنك الوطني 18 مديرية جهوية و40 وكالة، وفي ظل سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة وبحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ولقد فرض هذا البنك وجوده تدريجيا من خلال دوره التنموي وأصبح من أهم البنوك على المستوى الوطني. وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي:

أ– المرحلة ما بين 1982–1990: كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة مما جعل دوره غير فعال خلال هذه المرحلة، لأن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

ب– المرحلة ما بين 1991–1999: بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة PMI/PME دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة، أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بها تكنولوجيا إعلام تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك، هذه المرحلة شهدت ما يلي:[1]

- **1991:** تطبق نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية (الدولية).
- **1992:** وضع برمجيات (logiciel sybu) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودوعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المتدنية، والتي أصبحت في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات.[2]
- **1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب BADR .
- **1996:** إدخال عملية الفحص السلكي (télétraitement) فحص وإنجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.[3]

ج– المرحلة ما بين 2000–2006: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مرد وديتها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلي حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME/PM) وكذا المؤسسات المصغرة (micro entreprise) وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعدته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة. من اجل تحقيق ذلك، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج خماسي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

- **2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وإنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.
- **2001:** التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملف القرض، مع تحقيق مشروع البنك الجالس (la banque assise) مع الخدمات المشخصة

---

[1] تقرير نشاط BADR، 2002، ص: 02

[2] شبكة معلوماتية خاصة ببنك BADR تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة (système bancaire universel)

[3] 1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك CIB (Carte Inter Bancaire)

(les services personnalises) ببعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

- **2002:** تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى المحاسبة المركزية.
- **2003:** إدخال نظام (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم، مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية.

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

- **2004:** تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية (les guichets automatiques des billets) المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.
- **2006:** في ماي تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية (télé compensation télé chèques) وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـ (télé des virements) وذلك من أجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في التمويل الفلاحي وذلك من خلال تحديد المهام التي تدعم هذا القطاع، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهداف ومهام البنك فيما يلي:

1– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء .
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على اكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية اكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كبذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم والتعرف على رغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

[1] نادي الصحافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية Badrif n :33, mars-avril 2003,Alger p17

- دفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.[1]

2– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطور الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والترقب أكثر من دوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

المطلب الثالث: النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

ومن أهم النشاطات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

1. الفلاحة والزراعة:

* زراعة الحبوب.
* زراعة صناعية.
* زراعة الخضر.
* البستنة والشاتل.
* زراعة الكروم.
* خدمات تابعة للزراعة والفلاحة.

2. تربية الماشية:

* تربية الأبقار.
* تربية الغنم.
* تربية الماعز، الإبل.
* تربية حيوانات أخرى.

[1] وثائق مقدمة من وكالة وادي النجاء، شبكة الانترنت www.badr.net.2005/03/10

* خدمات تابعة لتربية الماشية.

3. الصيد وتربية الحيوانات المائية:

* الصيد.
* تربية الأسماك والنباتات المائية.
* خدمات تابعة للصيد.

4. صناعة المواد الغذائية:

* صناعة اللحوم.
* إنتاج لحوم الدواجن.
* تحضير المواد الأولية التي تدخل في صناعة اللحوم.
* صناعة الأسماك.
* تصبير وتعليب الفواكه والخضر.
* صناعة الألبان.
* صناعة أغذية الحيوانات.
* صناعة الخبز.
* صناعة الشوكولاتة والمربى الكعك والبسكويت.
* صناعة السكر.
* صناعة العجائن.
* تحويل الشاي والقهوة.

5. صناعة المشروبات:

* تاج الكحول المتخمر.
* تاج الكحول المقطر.
* تاج الخمور.
* إنتاج مشروبات متخمرة أخرى.
* إنتاج الجعة (مع أو بدون كحول).
* إنتاج المياه المعدنية.
* إنتاج مشروبات غازية.

6. صناعة السجائر:

* تركيب المواد الأولية التي تدخل مباشرة في صناعة السجائر.

7. نشاطات خارجية:

* أعمال الخشب وتركيب الأجهزة الخشبية.

* تركيب الآلات الزراعية والغابية.

8. التجارة والتوزيع:

* تجارة بالجملة للمنتجات الغذائية الكبرى.
* تجارة بالجملة للحيوانات الحية الغذائية في المجالات الخاصة.
* تجارة بالتجزئة للمنتجات الغذائية في المجالات الخاصة.

9. التغليف والتعليب:

* إنتاج معدات التغليف والتعليب.
* إنتاج التغليف الخشبي(الصناديق).
* إنتاج التغليف المعدني.

10. النقل للتخزين والبضائع

11. التطور الريفي:

* الحرف.
* المواد الصغيرة.
* المساكن الريفية.
* المشاريع القريبة.

المطلب الرابع: تقديم وكالة "BADR" وادي النجاء 842 وهيكلها التنظيمي

في هذا المطلب سنتطرق إلى التعرف على وكالة "BADR" لوادي النجاء بالإضافة إلى إظهار هيكلها التنظيمي.

1- تقديم وكالة "BADR" وادي النجاء:

تكتسب بلدية وادي النجاء الطابع الفلاحي بالدرجة الأولى، وكان من الضروري وجود بنك يهتم بهذا القطاع إذ يعتبر البنك الأول على مستوى المنطقة.

وهي بحاجة ماسة إلى تدعيم المزارعين بشكل فعال يدعو للنهوض بهذا القطاع وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي وتوفير رأس المال اللازم للزراعة والتنمية الريفية، وعلى هذا الأساس قد أنشأت بالمنطقة وكالة **"BADR"** في سنة 1989 بموجب الأمر 82/107.

وتقع وكالة وادي النجاء وسط المدينة وبالتحديد في 17 شارع العقيد عميروش، وهي تتوسط معظم المرافق ما يجعلها على مقربة من المواطن، منها مؤسسة البريد والمواصلات، البلدية، المستشفى، ...الخ.

ويعمل على تحقيق الأهداف طاقم من الموظفين متكون من المدير، رئيس المصالح و09 موظفات، بالإضافة إلى حراس الأمن الذين يعملون بالتناوب وكذلك المنظفين، ويشرف البنك على تغطية احتياجات دائرة وادي النجاء بالإضافة إلى المناطق المجاورة لها على غرار أحمد راشدي، الرواشد، ...الخ وذلك بتقديم الخدمات لها.

الهيكل التنظيمي لوكـالة وادي النجاء:

تحتوي وكالة وادي النجاء على خمسة (05) مصالح يشرف عليها رئيس يعدّ المحاسب في نفس الوقت، وقد ارتأينا إلى إبراز هذه المصالح في هيكل تنظيمي والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لوكالة وادي النجاء

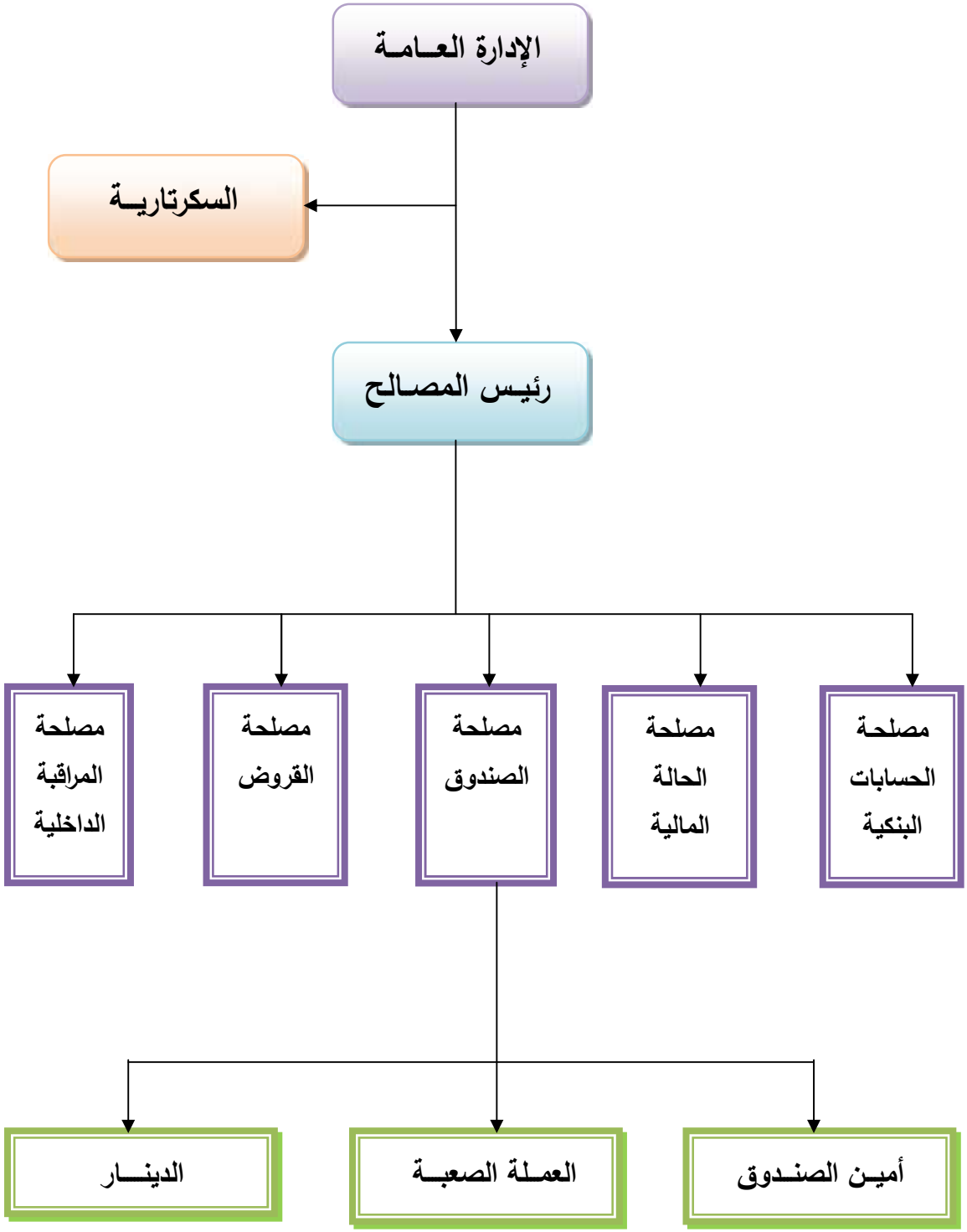

المصـدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف وكـالة وادي النجـاء.

المبحث الثـاني: القروض الممنوحة والاستثمارات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء

من خلال هذا المبحث سنقوم بتبيان أنواع القروض التي يمنحها "BADR" وأهم الجهات التي تقوم بتمويل الاستثمارات المحلية والمتمثلة في مختلف الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ثم سنقدم إحصائيات للفترة 2005–2013 فيما يخص تمويل الاستثمارات المحلية.

المطلب الأول: أنـواع القـروض التي تمنحها BADR

إن وكالة وادي النجاء تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق أنواع مختلفة من القروض:

1– القروض من حيث المدة: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أ) **قروض قصيرة الأجل:** تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.

ب) **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة.

ج) **قروض طويلة الأجل:** تتراوح مدتها بين 05 سنوات إلى 25 سنة.

2– القروض من حيث النشاط الممول:

أ) **قـروض فلاحيـة:** تمنح للفلاحين وهي نوعين:

- قروض استغلال تمنح للفلاحين من أجل تدعيم الموسم الفلاحي.
- قروض الاستثمار وتمنح للفلاحين من أجل توسيع نشاطهم الفلاحي (شراء معدات فلاحية وآلات)

ب)**قـروض غيـر فلاحيـة:** وهي قسمان:

- قروض الاستغلال وتمنح للتجار والحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين.
- قروض الاستثمار وتمنح لشريحة كبيرة من الزبائن غير الفلاحيين (مشاريع كبرى، مصانع، مركبات، معدات وآلات، ...الخ).

المطلب الثـاني: أهـم الجهـات الممـولة للاستثمارات المحليـة

هناك عدة هيئات تساهم في تمويل الاستثمارات المحلية، وتقوم وكالة وادي النجاء بالتعامل معها في إطار التمويل الثلاثي ونذكر منها:

1– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

*** تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:**

هي جهاز يقوم بتمويل ودعم ومتابعة الاستثمارات المحلية المنشأة من طرف الشباب من أجل تنفيذ هذه الاستثمارات للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث سمحت بانتقال ما يقارب سبعين ألف

70000 شاب من وضعية بطال إلى وضعية رؤساء مؤسسات ومنشئين لمناصب شغل، فإنشاء أكثر من خمسين ألف 50000 مؤسسة وخلق أكثر من مئة وخمسين ألف 150000 منصب شغل دائم.

إن جهاز دعم وتشغيل الشباب الذي عرف التنفيذ منذ السداسي الثاني من سنة 1997 يعتبر أحد الحلول المناسبة لمعالجة البطالة خلال الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، وعملاً بأحكام المادة 16 من الأمر 96–14 المؤرخ في 08 صفر 1417 هـ الموافق لـ 24 يونيو 1996 م المذكورة أعلاه تحت هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، توضع نشاطات هذه الأخيرة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، حيث تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة ولديها ممثليات في جميع الولايات (حوالي 53 ممثلية).

مهـام الوكـالة:

- دعم الاستثمارات ومرافقة الشباب وأصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيّر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب لا سيما منحها لإعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود العلاقات المعمول بهما التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالشباب ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لإنجاز الاستثمارات، بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يلي:

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكاً للمشاريع المفيدة اقتصادياً واجتماعياً.
- تقديم استشارة ومدّ يد العون للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

2– الوكـالة الوطنيـة للتأمين على البطـالة CNAC:

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية الشباب والنشاطات المحدثة للثروات علقت النشاطات العمومية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتسيير جهاز دعم إحداث نشاطات الإنتاج والخدمات، وهو عبارة عن جهاز جديد يتكفل بالبطالين البالغين من العمر 35–50 سنة، ويهدف إلى التخلص من البطالة عن طريق مساعدة البطالين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ويمكن أن تصل قيمة الاستثمار إلى 05 ملايين دينار جزائري، ويمنح هذا الصندوق عدة امتيازات هي:

– مساهمة شخصية ذات قيمة منخفضة في الاستثمار والباقي يدفع عن طريق الصندوق والبنك، وتختلف المساهمة الشخصية حسب منطقة الاستثمار.

– قرض غير مكافئ (بدون فائدة) ممنوح عن طريق الصندوق.

– امتيازات ضريبية عديدة منها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA.

– توجيه استشارة وموافقة خاصة بدراسة المشروع وانطلاقه.

- **المستفيـدون من هذا الجهـاز:**

حتى يستفيد كل شخص من هذا الجهاز يجب أن يستوفي الشروط التالية:

– أن يكون عمر المستفيد ما بين 35 – 50 سنة.

– أن يقيم بالجزائر.

– أن لا يكون شاغل منصب عمل مأجور عند إيداع طلب الإعانة.

– أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ 06 ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيداً من تعويض الصندوق للتأمين على البطالة.

– أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك مؤهلات ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

– أن يكون قد مارس نشاط لحسابه الخاص منذ اثني عشر (12) شهراً على الأقل.

– أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

3– الوكـالة الوطنيــة لتسييـر القرض المصغـر ANGEM:

* **نشـأة الوكـالة وكيفيـة عملهـا:** أنشأت هذه الوكالة طبقاً للمرسوم الرئاسي المؤرخ في 28 يناير 2004 وهي توضع تحت تصرف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل ومتابعتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية، يحدد هذا المرسوم الإطار العام لجهاز القرض المصغر وكيفيات تنفيذه، ويجب أن يستوفي المستفيدون من القرض المصغر عن إحداث أنشطتهم والشروط المرتبطة بالسن والمهارة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض عل تخفيض معدلات البطالة من خلال تنفيذ التوجيهات العامة لبرامج الحكومة، في إطار عملية القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القروض تعمل وفق ثلاث صيغ ابتداء من سلفة بنكية صغيرة (السلف الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) إلى غاية السلف ذات الأهمية الفائقة والتي تستدعي تمويلاً بنكياً.

لقد بلغ عدد السلف الغير معوضة والممنوحة خلال السداسي الأول من عام 2006 هو 16649 سلفة وبقيمة كلية تقدر بـ 455.299 مليون دينار جزائري.

وفي دراستنا التطبيقية بوكالة وادي النجاء لاحظنا من خلال الإحصائيات التي قدمت لنا أن الوكالة تتعامل مع الأطراف الثلاثة التي ذكرناها سابقاً وذلك بنسب متفاوتة، فكان مجموع القروض التي منحتها وكالة وادي النجاء بالاشتراك مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 12.826 وكان تعاملها مع الوكالة

الوطنية للتأمين على البطالة 10.343 ومولت قروض مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصل مجموعها 249 قرض، فمن خلال هذا المطلب رأينا أن الوكالات الوطنية المختلفة تتعامل معها وكالة ودي النجاء في تمويل الاستثمارات المحلية.

المطلب الثالث: إحصائيات عن التمويل لبنك BADR وادي النجاء للفترة 2005-2013

تتمتع الجماعات المحلية خصوصاً البلديات باستقلالية قانونية ومالية، وتتجسد الاستقلالية المالية في وجود ميزانية مستقلة تسعى من خلالها الجماعات المحلية لتمويل الاستثمارات المحلية، وذلك لإشباع الحاجيات العامة للسكان.

سنحاول من خلال الجداول التالية أن نوضح حجم القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات المحلية بالإضافة إلى القروض الطويلة والمتوسطة ثم القروض قصيرة الأجل وأيضاُ حجم القروض الممنوحة بطريقة الاستئجار للفترة 2005-2013.

الجدول رقم (3-1): حجم القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2005-2013

السنـــة	القـــروض
2005	0
2006	25.466.373,70
2007	27.698.835,11
2008	26.424.509,27
2009	75.426.605,55
2010	96.767.437,37
2011	103.154.680,34
2012	239.432.546,04
2013	261.327.553,84

المصدر: وكالة وادي النجاء BADR.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الممنوحة لفائدة الاستثمارات المحلية كانت منخفضة في السنوات الأولى ثم بدأت في الارتفاع إلى غاية سنة 2013، حيث كانت حجم القروض الممنوحة 261.327.553,84 دج، وهذا يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت له مساهمة كبيرة في

التمويل وذلك بمنح قروض بمختلف أنواعها للمساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة.

الجدول رقم (3–2): القروض الطويلة والمتوسطة المدى الموجهة لفائدة الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2005–2013

السنـــة	حجم القـــروض	عدد الملفـات
2005	0	0
2006	16.157.174,96	9
2007	18.441.918,81	10
2008	8.780.217,57	7
2009	45.307.643,97	26
2010	28.651.384,31	24
2011	54.846.415,82	52
2012	134.892.781,49	120
2013	149.832.735,82	126

المصدر: مقر نشاط وكالة وادي النجاء BADR.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الطويلة والمتوسطة المدى كانت خلال السنوات الأولى منخفضة حتى سنة 2012، حيث بدأت في الارتفاع ووصلت إلى 134.892.781,49 وفي سنة 2013 وصلت إلى حوالي 149.832.735,82. أما عدد الملفات وصل إلى 126 ملف مما يدل على أن الوكالة كانت لها مساهمة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وهذا يدل على أن هذه الوكالة لها تأثير على تطور الاقتصاد.

الجدول رقم (3–3): حجم القروض القصيرة المدى الموجهة لفائدة الاستثمارات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2008–2013

السنـــة	حجم القـــروض	عدد الملفـات
2008	15.733.640,61	39
2009	24.502.929,88	58
2010	65.579.915,40	85
2011	46.386.267,33	85
2012	104.482.283,33	141
2013	81.485.628,28	304

المصدر: مقر نشاط وكالة وادي النجاء BADR.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض القصيرة الأجل الممنوحة في تزايد خاصة في سنة 2012 حيث وصلت إلى 104.482.283,33 مما يدل على أن الوكالة زادت مساهمتها في التمويل.

الجدول رقم (3–4): حجم القروض الممنوحة بطريقة الاستئجار للفترة الممتدة ما بين 2009–2013

السنـــة	حجم القـــروض الممنوحـة	عدد الملفـات
2009	5.233.946,05	04
2010	2.651.923,80	03
2011	0	0
2012	0	0
2013	14.903.460,00	04

المصـدر: مقر نشاط وكالة وادي النجاء BADR.

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم القروض الممنوحة بطريقة الاستئجار قد قدرت سنة 2009 بـ 5.233.946,05 ولكنه انخفض سنة 2010 وانعدمت القروض سنتي 2011 و 2012 ولكنه في سنة 2013 زاد حجم القروض الممنوحة عما كان عليه سنتي 2009 و2010.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء، وما مدى دوره في تمويل الاستثمارات المحلية من خلال معرفة أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة لهذه الاستثمارات، وقد قمنا أولا بتقديم نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واهم القروض التي يمنحها لتمويل الاستثمارات المحلية، بالإضافة إلى إعطاء لمحة حول هذا البنك وبيان هيكله التنظيمي وأهم النشاطات التي يمارسها البنك.

وفي الأخير قمنا بتقديم إحصائيات عن تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوادي النجاء للاستثمارات المحلية خلال الفترة 2005–2013.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع البنوك التجارية ودورها في تمويل الاستثمارات المحلية، نستنتج أن البنوك التجارية أداة فعالة لتشجيع الاستثمارات حيث يتمثل هدف البنوك التجارية في تحقيق أقصى عائد في ظل أدنى حد من المخاطر، كما تختلف أنواع البنوك التجارية باختلاف نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية ومن حيث عدد فروعها،التي تقوم بها والمتمثلة في إنشاء بنوك جديدة. وكل هذا من اجل تمويل الاستثمارات المحلية، كما أن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفر عنصر التمويل، باعتبار أن كل الموارد المالية المتاحة يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية.

نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كالتالي:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** :" يؤثر البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال مختلف السياسات التي يفرضها". فقد تحققت الفرضية، حيث توصلنا أن البنك المركزي له تأثير على البنوك التجارية من خلال مختف السياسات التي يفرضها.
- أما بالنسبة **للفرضية الثانية:**" تتعدد وتتنوع طرق التمويل التي توفرها البنوك قصد تشجيع الاستثمارات المحلية". فقد تحققت هذه الفرضية حيث وصلنا إلى أن البنوك التجارية لها عدة طرق للتمويل تستخدمها من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية.
- أما **الفرضية الثالثة:**" يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء في تمويل الاستثمارات المحلية من خلال العديد من القروض التي تمنحها". فقد تحققت هذه الفرضية، فالقروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي النجاء هي قروض قصيرة، طويلة ومتوسطة الأجل، تسهم في تمويل الاستثمارات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية على مستوى الولاية.

نتائج الدراسة:

مما سبق، تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيا يلي:

– البنوك التجارية هي عصب النظام المصرفي، نظرا للدور الذي تقوم بها هذه البنوك في تمويلها للمشاريع عن طريق منح القروض وقبول الودائع؛

– لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا بعد تحقيق التنمية المحلية من خلال دعم المشاريع الاستثمارية؛

– بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر من أهم البنوك التجارية، التي تساهم في دفع عجلة الاستثمارات المحلية؛

– توجد عدة آليات لتمويل الاستثمارات المحلية كالصندوق المشترك للجماعات المحلية وصندوق الهضاب وصندوق الجنوب، بالإضافة إلى البنوك التجارية التي تعتبر من أهم ممولي المشاريع مهما كان نوعها لتحقيق التنمية المحلية.

قائمة المراجع

1- الكتب :

1. إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، توزيع المكتب العربي الحديث، ط 3، 2010.
2. أحمد رشيد، مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئات العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1975.
3. أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، الاقتصاد والمناجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2010.
4. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
5. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2010.
6. بركات عبد الكريم، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 1986.
7. جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988.
8. خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الادارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985.
9. خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1985.
10. خالد ممدوح، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2009.
11. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ط1.
12. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ط1.
13. سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011.
14. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
15. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة) منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
16. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.
17. عبيد علي أحمد الحيجاوي، مصادر التمويل مع شرح المصدر الفرو وبيان كيفية معاملتها ضريبيا، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

18. عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق سوريا، سوريا، 1995.
19. علي خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002،.
20. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.
21. كريم عبد النبي العبيدي و الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ليبيا، 1995.
22. محمد اسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983.
23. محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية، دار العلوم،الجزائر،2004.
24. محمد بلقاسم حسني بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "مثال الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
25. محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 1989.
26. محمد فتح الله خطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة القاهرة ومصر، 1998.
27. مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994.
28. مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مطبعة نهضة مصر.
29. مصطفى الجندي، المرجع في الإدارة المحلية المقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر، 1971
30. منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
31. نائل عبد الحافظ العوالمة، إدارة التنمية الاسس–التطبيقات العملية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
32. حمداوي وسيلة، الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2009.

2– رسائل ومذكرات التخرج

33. إيمان بن شعبان، إدارة لمحفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، غير منشورة، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، 2013/2012.
34. محمد بلخير، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

3- المؤتمرات والملتقيات والتقارير:

35. خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، دور الوساطة المالية التمويل غير المباشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي، جامعة الشلف، 2006.
36. تقرير نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **2002**.
37. شبكة معلوماتية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة

4- الجرائد والمجلات:

38. ابراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، عدد3، مجلد24، يناير 1998.
39. نادي الصحافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، **Badrif n:33, mars-avril 2003,Alger**

5- مواقع الأنترنت:

40. منتديات الجلفة، وظائف البنوك التجارية، الموقع www.djelfa.info، 6 مارس 2016.
41. **www.badr.net**